February 2014

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国粮食及农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций	Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة الثانية والثلاثون

روما، إيطاليا، 24–28 فبراير/شباط 2014

الحد من الفاقد الغذائي وهدر الأغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

موجز

يساهم الفاقد والمهدر من الغذاء، اللذان وصلا إلى مستويات مرتفعة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، في الحد من توفر الأغذية، وتفاقم ندرة المياه، والتأثيرات البيئية السلبية، وزيادة الواردات من الأغذية في إقليم يعتمد أصلاً على الاستيراد بشكل كبير.

وتقدّم هذه الوثيقة ملامح إطار استراتيجي للحد من الفاقد والمهدر من الغذاء في الإقليم وتشكّل استجابةً للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى في دورته الحادية والثلاثين الداعية إلى "مساعدة البلدان الأعضاء في مواجهة التحديات الرئيسية المتعلّقة بفقد و هدر الغذاء من خلال إجراء دراسات شاملة عن مدى تأثيرها على الأمن الغذائي في الإقليم ووضع خطة للحد من فقد و هدر الغذاء بنسبة 50 في المائة في الإقليم خلال عشر سنوات".

ويرتبط هذا الإطار الاستراتيجي مباشرةً "بمبادرة الفاو العالمية للحد من الفاقد والمهدر في الغذاء" من حيث الرؤية والأهداف والغايات، ولكنه يأخذ بعين الاعتبار ميزات الإقليم الفريدة في الإجراءات الموصي اتخاذها. وترتكز مكوّنات الإطار الاستراتيجي على السياق الاجتماعي والاقتصادي الخاص بالإقليم، والفجوة على مستوى التصدي للفقد والهدر في الغذاء، ومدى توافر الموارد. وهي ترتكز أيضاً على الجهود والإسهامات العديدة التي تحققت ولا سيما منذ الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، بما في ذلك مشاورات وطنية وإقليمية مهمة، وآليات متينة للدعوة والتوعية، وإقامة شبكة اقليمية، ودراسات إقليمية، ودعم فني وطني وإقليمي لا سيما في مجال تحسين سلاسل القيمة، والقيمة المضافة، وسلسلة التبريد وإدارة الجودة والسلامة لمختلف القطاعات الغذائية في الإقليم. ودفعت مثل هذه الجهود بالبلدان الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات و مبادرات وطنية للحد من فقد و هدر الغذاء في مصر والمملكة العربية السعودية، وتدابير مهمّة جداً في العراق وجمهورية إيران الإسلامية، والإمارات العربية المتحدة، وتونس و عُمان.

ويتطلّب تنفيذ الإطار الاستراتيجي، مشاركة كل الجهات الفاعلة في سلسلة الإمدادات الغذائية وتعاونها إلى جانب الوكالات

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

mj427a

الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني. ويجب إطلاق عمليات التقييم التكويني والبنائي خلال فترة التنفيذ، بما يشمل المؤشرات الأساسية الخاصة بالحد من فقد و هدر الغذاء كما ورد في أهداف هذا الإطار.

ويراد من هذه الوثيقة أن تقدّم إطاراً استراتيجياً للبلدان الأعضاء في المكتب الإقليمي لإرشاد عملية الحد من فقد و هدر الغذاء من خلال خطط عمل وطنية استراتيجية وجهود تعاون إقليمية.

التوجيهات المطلوبة من المؤتمر

يرجى من المؤتمر أن؛

(1) يقرّ الإطار الاستراتيجي الخاص بالحد من فقد و هدر الغذاء في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛

(2) يدعو البلدان في الإقليم إلى التعاون مع الفاو وشركائها لوضع خطط عمل وطنية قائمة على البراهين بشأن فقد و هدر الغذاء ، مع تحديد الأهداف، والمؤشرات والغايات بصورة واضحة؛

(3) يدعو بلدان الإقليم ومؤسسات التمويل و القطاع الخاص، إلى إسناد الأولوية القصوى للاستثمارات الرامية إلى تحسين كفاءة السلسلة الغذائية وغيرها من الأنشطة المحورية للحد من فقد و هدر الغذاء.

المحتويات

		الصفحة
أولاً–	مقدمة	3
ثانياً–	حجم الفاقد و المهدر في الغذاء في الإقليم وطبيعتهما	4
ثالثاً–	القيود التي تعيق عملية الحد من فقد و هدر الغذاء في الإقليم	5
رابعاً–	الأهداف والمستفيدون	7
خامساً–	الإطار الاستراتيجي	8
5-1	*جمع البيانات والبحوث التحليلية وتطوير المعرفة*	*9*
5-2	*التوعية وتعزيز الممارسات الجيدة*	*9*
5-3	*وضع السياسات واللوائح، وتعزيز التعاون والتنسيق وإقامة الشبكات*	*11*
5-4	*تشجيع الاستثمارات وإشراك القطاع الخاص*	*12*
سادساً–	تنفيذ الإطار الاستراتيجي	13

أولاً– مقدمة

1– يشير الفاقد و المهدر في الغذاء إلى الأجزاء الصالحة للأكل من النباتات أو الحيوانات المخصصة للاستهلاك البشري التي لا يستهلكها البشر في نهاية المطاف. و يشير الفاقد الغذائي، بشكل خاص، إلى كميات الأغذية التي تتم خسارتها على طول سلسلة الإمدادات الغذائية فلا تصل إلى المستهلك النهائي. في المقابل، يشار بالهدر إلى الأغذية التي تصل إلى المستهلك بالجودة المنشودة لكنها لا تُستهلك بل يتم التخلص منها. ومن شأن الفقد و المهدر في الغذاء أن يحدا من توفر الأغذية الصالحة للأكل المخصصة للاستهلاك البشري ومن قيمتها الغذائية و/أو من ميزات الجودة الأخرى الخاصة بها.

2– ويحصل الفاقد و المهدر من الغذاء في كل مراحل السلسلة الغذائية ولهما آثاراً وخيمة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويؤدي ذلك أيضاً إلى خسارة الموارد النادرة التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من عملية إنتاج الأغذية و تداولها مثل المياه والأراضي والطاقة والعمالة، مما يتسبب في انخفاض العائدات الاقتصادية بالنسبة إلى الأعمال التجارية الزراعية والمزارعين. ويزيد فقد و هدر الغذاء من انعدام الأمن الغذائي في البلدان التي تكافح من أجل تحمّل كلفة الواردات حتى تلبي احتياجاتها الأساسية من الغذاء. ويشكّل فقد و هدر الغذاء عاملاً يكتسب أهمية حاسمة في البلدان التي تواجه قيوداً تمنعها من زيادة الإنتاج الغذائي فيتعين عليها بالتالي الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجاتها، كما هو الحال في كل بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ومن الناحية البيئية، يساهم فقد و هدر الغذاء في زيادة انبعاث الغازات الدفيئة وتدهور الموارد.

3– ويعتبر الحد من فقد و هدر الغذاء الآن مسألةً ذات أولوية في سياق التصدي للجوع وللتهديدات الماثلة أمام النظام الإيكولوجي. وقد أُطلقت مبادرات عدّة للحد من فقد و هدر الغذاء في السنوات الأخيرة، بما في ذلك "مبادرة الفاو العالمية للحد من فقد و هدر الغذاء" التي تشكّل أساس للمقارنة بالنسبة للإجراءات الإقليمية والوطنية الرامية إلى الحد من فقد و هدر الغذاء وتحقيق أهداف الأمن الغذائي المستدامة. ويشكّل الحد من فقد و هدر الغذاء أمراً أساسياً للانتقال إلى نظم غذائية وزراعية أكثر استدامة بما يؤدي إلى تحسين كفاءة الموارد، والتخفيف من آثار تغيّر المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي. وهو أساسياً أيضاً لتحسين الأمن الغذائي نظراً إلى أن الإجراءات المطلوبة للحد من فقد و هدر الغذاء ستحسّن بدورها من توافر الأغذية والجودة والأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، يشكّل الحد من فقد و هدر الغذاء واجباً أخلاقياً تجاه الملايين الذين يعانون من سوء التغذية في العالم.

4– ومن المعترف به،أن الحد من فقد و هدر الغذاء هو النهج الأكثر كفاءة وجدوى من الناحيتين البيئية والاقتصادية من أجل تعزيز توافر الأغذية والأمن الغذائي مقارنةً بزيادة الإنتاج الغذائي. ولهذا السبب، حثّ المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى في دورته الحادية والثلاثين، البلدان الأعضاء على إدراج "الحد من فقد و هدر الغذاء " في السياسات والأولويات والاستراتيجيات الوطنية. وطلب من الفاو أيضاً أن تقدّم مساعدتها إلى البلدان الأعضاء وذلك،

ضمن جملة أمور، من خلال وضع خطة للحد من فقد و هدر الغذاء في الإقليم بنسبة 50 في المائة في غضون عشر سنوات. وتهدف هذا الوثيقة إلى الشروع في تحقيق هذا الهدف.

ثانياً– حجم الفاقد و المهدر في الغذاء في الإقليم وطبيعتهما

5– تشير دراسات عدة إلى غياب البيانات الكمية الدقيقة المتعلّقة بحجم فقد و هدر الغذاء ، وأصولهما، وأسبابهما، وطبيعتهما. وشكّلت دراسة قامت بها الفاو[1]، أوّل جهدٍ منهجي لتحديد حجم الفقد والهدر في الغذاء على المستويين العالمي و الإقليمي. وقد قدّر أن حوالي ثلث إجمالي الأغذية المنتجة في العالم يتم هدرها و خسارتها. وتظهر الدراسة عن شمال أفريقيا وعن إقليم غرب ووسط آسيا أن ما يناهز 68 في المائة من الفاقد و المهدر في الغذاء يحصل أثناء الإنتاج، والتداول، والتجهيز والتوزيع. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الهدر في مرحلة الاستهلاك تصل إلى 32 في المائة وتطال المراكز الحضرية في غالبية الأحيان. ويتم هدر كميات كبيرة من الأغذية أثناء الأعياد الدينية، وحفلات الزواج، والتجمعات العائلية وأثناء شهر رمضان.

6– ومن الناحية الكمية، تشير التقديرات إلى أن نسبة الفاقد و المهدر في الغذاء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تناهز 14 إلى 19 في المائة في الحبوب، و26 في المائة في الجذور والدرنات، و16 في المائة في البذور الزيتية والبقول، و45 في المائة في الفاكهة والخضر، و13 في المائة في الحوم، و28 في المائة في الأسماك ، و18 في المائة في منتجات الألبان. وبالنسبة إلى الفاكهة والخضر التي سجّلت أعلى نسبة من الفاقد والمهدر، تشير البيانات الخاصة بالبلدان إلى أن جزءا كبيرا من الخسائر يحصل في مرحلة ما بعد الحصاد (فقد يصل إلى 29 في المائة بالنسبة للخضر الطازجة في مصر على سبيل المثال).

7– وإن الخسائر الكمية في الإقليم متفاقمة جداً بفعل ضعف البنى الأساسية الخاصة بالأسواق، لا سيما في ما يتعلّق بالأغذية المعدّة للأسواق المحلية. ويتضمن ذلك نقصاً في البنى الأساسية الخاصة بسلاسل التبريد، وضعف وسائل النقل و خاصة المبرّدة، والأسواق المفتوحة حيث تُعرّض الأغذية للحرّ والشمس. وتسرّع هذه العوامل من تدهور نوعية و جودة الأغذية وتتسبب بمخاطر للصحة. ومن شأن الإجراءات الرامية إلى الحد من الخسائر الكمية أن تحدّ أيضاً من الخسائر النوعية للأغذية.

[1] Gustavsson, J., Cederberg, C., Sonesson, U., van Otterdijk, R., & Meybeck, A. 2011. Global food losses and food waste: extent causes and prevention. FAO, Rome. Available at: http://www.fao.org/save-food/info-resources/en/

8- وتعزى أسباب الفقد و الهدر في الغذاء إلى نظم الزراعة الضعيفة، والهياكل الأساسية والممارسات السيئة في كل مراحل سلسلة الإمدادات. ويشمل ذلك ممارسات التداول، وتقنيات التجفيف، والتخزين (لا سيما التخزين البارد)، والتلوّث، والإصابة بالآفات و الميكروبات، والقوارض، وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، تشكّل عدم كفاءة الأسواق ونظم التسويق غير الملائمة فضلاً عن عدم كفاية التمويل، قيوداً مهمة تؤدي إلى فشل هياكل الأسواق بما يعطي الأفضلية للوسطاء ويكبح الاستثمار وعملية بناء القدرات. إلاّ أن البلدان تختلف جدا عن بعضها البعض من حيث طبيعة و اسباب فقد و هدر الغذاء. ففي البلدان التي يكون فيها إنتاج الغذاء ضئيلاً و الإعتماد كثيرا على الإستيراد يحدث الفقد في المراحل الأخيرة من سلسلة القيمة أي في مرحلة التوزيع والاستهلاك. ويحدث هذا في العديد من بلدان الإقليم (ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي) التي تستورد كل السلع الغذائية التي تستهلكها.

ثالثاً- القيود التي تعيق عملية الحد من فقد و هدر الغذاء في الإقليم

9- وقد أدّت بعض القيود المهمة إلى عرقلة الإجراءات الفعّالة الرامية إلى الحد من فقد و هدر الغذاء في الإقليم. وهي تتضمن، من بين جملة أمور أخرى، البيانات غير الكافية المتعلّقة بالسلع وبمكان حدوث الفقد و الهدر ، وبنقص الوعي في صفوف جميع الجهات الفاعلة، وبغياب السياسات والحوافز المناسبة والفجوات على مستوى المؤسسات والتنسيق، وعدم كفاية الاستثمار.

عدم كفاية البيانات

10- يشير استعراض حديث للدراسات التي اجريت على فقد و هدر الغذاء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الذي يتولّى المكتب الإقليمي مهمّة بلورته حالياً، إلى افتقار شديد في المعلومات حول فقد و هدر الغذاء من جوانب عدّة. ولا مناص من البيانات الكميّة الخاصة بحجم سلسلة الإمدادات، وأسبابها، ومراحلها حيث يتم فقد الأغذية وهدرها، من أجل اتخاذ إجراءات تصحيحية؛ إلا أن البيانات لم تُجمع بشكل منهجي ولم تدرج في قواعد البيانات الوطنية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم استخدام المنهجيات السليمة والنهج المتسقة، بما يحول دون مقارنة البيانات. وأخيراً، ثمّة نقص في المعلومات المتعلّقة بمجموعة واسعة من المسائل الفنية في كل بلدان الإقليم، مثل المعلومات الشاملة عن القدرات الموجودة ونماذج النظم المستخدمة، كسلاسل التبريد على سبيل المثال.

النقص في الوعي والقدرات الفنية

11- توجد حاجة ماسة لإطلاق حملات توعية تستهدف الرأي العام وتعزز التوعية على كل مستويات سلسلة الإمدادات انطلاقاً من المزرعة وصولاً إلى المجهزين والموزّعين، وصنّاع السياسات والمستهلكين، وذلك بهدف تغيير مواقفهم تجاه الفقد و الهدر الغذائي. ويلعب الوعي دوراً مهماً أيضاً في توفير موارد تكميلية أخرى مثل المياه والطاقة. ويوجد نقص أيضاً في القدرة الفنية للحد من فقد و هدر الغذاء. وتتضمن المجالات التي تبدو فيها الفجوات على مستوى

الخبرة واضحة ما يلي: عمليات تقييم الفاقد والأسباب، والروابط في المراحل الأولى والأخيرة من سلسلة الإمدادات، والقيمة المضافة، والتعبئة والتغليف، والجودة والسلامة، والممارسات الزراعية الجيدة، وممارسات التصنيع السليمة ، والفرز والتصنيف، والنقل،والتخزين البارد والجاف و التتبع.

ويشوب المناهج الأكاديمية في الجامعات والمعاهد التعليمية في الإقليم اختلالات متعلّقة بتركيزها وارتباطها بالوقائع في الميدان. وثمّة فجوات حاسمة أيضاً على مستوى الموارد البشرية المتخصصة على غرار الموظفين الفنيين المسؤولين عن تشغيل وصيانة وتصليح الآلات وسلاسل التبريد وغيرها من البنى الأساسية، إلى جانب العاملين في قطاع النقل والخدمات اللوجستية.

اللوائح والسياسات غير الموجودة أو غير الملائمة

12- تم إدراج الفاقد و المهدر من الغذاء ضمن الأطر الاستراتيجية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي الخاصة ببعض البلدان في الإقليم. إلاّ أن هذه الاعتبارات، بشكل عام، لم تولّد السياسات والحوافز الفعّالة لدعم المبادرات الرامية إلى الحد من الممارسات التي تؤدي إلى هدر الأغذية. إلى ذلك، تبيّن أن بعض السياسات الموجودة تشجّع الفاقد والمهدر بشكل غير مباشر مثل السياسات المتعلّقة بالاستهلاك كالإعانات الغذائية غير الهادفة التي تعتبر مسؤولةً عن الاستهلاك المفرط والهدر.
ولم تعالج السياسات واللوائح مسألة تداول الأغذية بشكل مفرط في قطاعي الخدمات والضيافة كالمطاعم والفنادق مما يفاقم هدر الأغذية.

الفجوات على مستوى المؤسسات والتنسيق

13- إن الجهات الفاعلة المختلفة مسؤولة عن المسائل الغذائية المترابطة، مثل التسويق، والتخزين، والتداول، والتجهيز، والجودة والسلامة. وعلى الرغم من أن العديد من هذه الفعاليات تدرك حجم العائدات الممكن تحقيقها من خلال الحد من فقد و هدر الغذاء ، فإن أدوارها وجهودها تفتقر إلى التنسيق بشكل منظّم. وهناك حاجة إلى تدعيم المسؤوليات وتعميمها و ترشيدها بين الوكالات المعنية مثل البلديات والوزارات الحكومية (الزراعة والصناعة والاقتصاد والتجارة والحكومات المحلية وما إلى ذلك)[2] وكذلك فيما بين الوكالات والمؤسسات المنفذة. ويشمل ذلك، تحسين الشراكات، والتنسيق والتعاون بين الوزارات الحكومية على مستويات إدارية عدّة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة ذي الصلة. ويجب الأخذ دائماً باحتياجات المنتجين الصغار لدى إصلاح المؤسسات الموجودة وإدخال الأدوار والمسؤوليات الجديدة.

الاستثمار غير الكافي

[2] فعلى سبيل المثال، تضطلع خمس وزارات وست عشرة سلطة منفصلة بمسؤولية حيال العديد من المكونات الفرعية واللوائح وعمليات التفتيش الخاصة بسلسلة "بلدي" لإمدادات الخبز في مصر.

14– لم ترتق جهود تعزيز الاستثمار الرامي إلى الحد من فقد و هدر الغذاء إلى مستوى كل الاستثمارات الأخرى في الإنتاج الزراعي والأعمال التجارية الزراعية في الإقليم. وفضلاً عن استثمار القطاع العام في البنى الأساسية (أي الطرقات ووسائل النقل والطاقة والاتصالات وما إلى ذلك)، يبقى استثمار القطاع الخاص الهادف إلى الحد من فقد و هدر الغذاء أمراً أساسياً. ونظراً إلى أن 20 إلى 30 في المائة من كل الفاقد و المهدر من الغذاء في بلدان الإقليم يحدث خلال مراحل التداول والتخزين ، يمكن للاستثمار في هذا المجال أن يدرّ أرباحاً كبيرة.

15– أماّ بالنسبة إلى السلع سريعة التلف (الفواكه والخضر)، فتعتبر التحسينات على مستوى التداول في مرحلة ما بعد الحصاد غاية في الأهمية. ويجب أن تقترن هذه التحسينات بتحسينات متناسبة على طول سلسلة الإمدادات. ويعتبر الحد من الفاقد في مرحلة ما بعد الحصاد أمراً ضرورياً إلا أنه شرط غير كافٍ لإنقاذ المنتج في حالات عدم الوصول إلى الأسواق مثلاً، أو في حال تلف المحاصيل في المرحلة الأخيرة من سلسلة الإمدادات بسبب التأخيرات الطويلة والهياكل الأساسية السيئة على مستوى تداول وتبريد الأغذية. وبالتالي، فإن من شأن الاستثمارات الحكومية في السلع العامة أن تحفّز الاستثمار الخاص في مراحل سلسلة الإمدادات الحرجة التي تفسح المجال أمام اعتماد حلول مستدامة للحد من فقد و هدر الغذاء.

16– ويشمل الاستثمار في السلع العامة أيضاً الحصول على التكنولوجيات المناسبة والمعرفة الخاصة بها، وتكييف التكنولوجيا مع الظروف المحلية. وشهد الاستثمار في البحوث والتنمية في القطاع الزراعي تأخّراً على الرغم من الحاجة إلى التقدم على مستوى ممارسات الحصاد والتداول، والتحويل والتجهيز، والقيمة المضافة. ويلعب القطاع العام دوراً مهما في تمكين المنتجين وصغار المتداولين من الوصول إلى التكنولوجيا علماً بأنهم غالباً ما لا يحبّذون المجازفة ويفتقرون إلى القدرة على القيام باستثمارات خاصة.

رابعاً– الأهداف والمستفيدون

الأهداف

17– ويكمن الهدف الشامل من الإطار الاستراتيجي في الحد من فقد و هدر الغذاء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بنسبة 50 في المائة خلال السنوات العشر القادمة (2014 – 2024). ويشكّل هذا الهدف جزءاً من الرؤية التي تهدف إلى إدراج مسألة الحد من فقد و هدر الغذاء ضمن الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى تعزيز الأمن الغذائي على المدى الطويل.

ومن خلال بلوغ هذا الهدف العام، يتم تحقيق عدد من الأهداف المتداخلة، بما فيها:

(1) زيادة كفاءة نظم انتاج و تداول الأغذية، من خلال:

- استخدام تكنولوجيا الزراعة والحصاد المناسبة؛
- زراعة أنواع من المحاصيل التي تتسم بفترة حفظ كافية والتي تناسب أكثر تقنيات التجهيز والهياكل كفاءةً.
- تحسين كفاءة الأعمال التجارية الزراعية من خلال التكنولوجيا المناسبة، مثل استخدام سلسلة التبريد، من جملة أمور أخرى؛
- تعزيز التنسيق بين كل الجهات الفاعلة على مستوى نظم الأغذية؛
- تحسين وعي المستهلك والسلوك الاستهلاكي؛
- تحسين تنظيم قطاع استيراد الأغذية وفرض الرقابة عليه بصورة أفضل بغية الحد من ممارسات التداول السيئة وضمان الجودة والسلامة.

(2) استخدام الموارد الطبيعية بشكل أفضل في نظم الأغذية من خلال:

- توفير المياه والأراضي والطاقة وغيرها من المدخلات التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من عملية إنتاج الأغذية؛
- الحد من التأثيرات البيئية السلبية؛
- إعادة استخدام الفاقد و المهدر الغذائي في صورة علف للحيوانات وسماد عضوي (الكمر) وموارد للطاقة الآمنة.

(3) زيادة إسهامات القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي والاستقرار من خلال ما يلي:

- تعزيز القيمة المضافة عن طريق معايير التجهيز الزراعي وتعزيز الجودة والسلامة؛
- تحسين العائدات المالية الآتية من قطاع الأعمال التجارية الزراعية على المدى الطويل من خلال تعزيز الحد من الفاقد الغذائي ومن خلال إجراءات توفير التكاليف؛
- خفض التكاليف الخاصة بإنتاج المزارع من خلال اعتماد التكنولوجيا الكفؤة من حيث الكلفة والهدر في مراحل ما قبل الحصاد وبعده؛
- الحد من أعباء برامج الإعانات الغذائية؛
- الحد من تكلفة الأغذية المستوردة.

المجموعات المستهدفة

18- إن الإطار الاستراتيجي موجّه لكل الأطراف الفاعلة التي تساهم في فقد و هدر الغذاء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مثل المزارعين والشركات الخاصة بالأعمال التجارية الزراعية، والعاملين في النقل وشركات التخزين والهيئات المنظمة للأسواق والمجهّزين ومؤسسات الخدمات الغذائية والأسر المعيشية. إلاّ أن المجموعات المستهدفة قد تختلف من بلدٍ إلى آخر في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بحسب هيكلية سلسلة الإمدادات الغذائية الخاصة بهذه البلدان ووفقاً لأسباب الفاقد والمهدر.

19- وسيشكّل منتجو الأغذية، وشركات الأعمال التجارية الزراعية والمستهلكون، أهمّ الجهات الفاعلة في الإطار الاستراتيجي في البلدان التي تملك إمدادات غذائية محلية كبيرة. وبالنسبة إلى البلدان التي تستورد معظم الأغذية التي تستهلكها، تكوّن المجموعات المستهدفة من الجهات الفاعلة في مراحل سلسلة الإمدادات الأخيرة، بما في ذلك المستهلك.

20- ويدير القطاع العام النشاط الوطني الاستراتيجي والتعاون الإقليمي بغية الحد من فقد و هدر الغذاء. ويُعتبر التنسيق وظيفةً أساسية يضطلع بها القطاع العام إذ يجمع بين الجهات الفاعلة المذكورة أعلاه والمؤسسات الأكاديمية و البحثية والمجتمع المدني والمؤسسات المالية وكل الوزارات ذات الصلة، بما في ذلك الزراعة والصحة والصناعة والتجارة والتعليم.

خامساً- الإطار الاستراتيجي

21- ينبغي الأخذ بثلاثة اعتبارات عند صياغة الإطار الاستراتيجي الرامي إلى الحد من فقد و هدر الغذاء وإلى إعطاء الأولوية للأنشطة ذات الصلة.

22- ويكمن الاعتبار الأول في معرفة ما هي مجموعة المنتجات المسؤولة في المقام الأوّل عن معظم الفاقد و المهدر في الغذاء. في إقليم الشرق الأدنى، تتكوّن هذه المجموعة من الحبوب والفواكه والخضر.

أمّا الاعتبار الثاني فيكمن في تحليل المرحلة من سلسلة الإمدادات التي يحصل فيها الفاقد و المهدر بشكل أساسي. وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تعتبر مراحل سلسلة الإمدادات كلها (مراحل ما قبل الحصاد وبعده ومرحلة الاستهلاك) مسؤولةً عن جزء كبير من الفاقد والمهدر (44 في المائة من إجمالي الفاقد في مرحلتي ما قبل الحصاد وبعده و34 في المائة في مرحلة الاستهلاك)، إلا أن هذه الأرقام تختلف بين انواع الأغذية وكذلك بين الدول المختلفة.

ويتعلّق الاعتبار الثالث بالقيود المذكورة التي حالت دون الحد من فقد و هدر الغذاء حتى الآن. وتوجه هذه الاعتبارات عملية صياغة مكونات الاستراتيجية وإعطاء الأولوية لمختلف الأنشطة المزمع القيام بها.

ويشمل الإطار الاستراتيجي أربع مكونات محددة وهي:

- جمع البيانات، والبحوث التحليلية وتطوير المعرفة؛
- التوعية وتعزيز الممارسات الجيدة في كل مراحل سلسلة الإمدادات؛
- وضع السياسات و اللوائح وتدعيم التعاون وإقامة الشبكات؛
- تشجيع الاستثمار والمشاريع المحددة.

5-1 جمع البيانات والبحوث التحليلية وتطوير المعرفة

الأساس المنطقي

23- لا مناص من جمع البيانات والبحوث التحليلية ذات الصلة من أجل توليد المعارف المتعلّقة بمستويات فقد و هدر الغذاء وأسبابهما وتأثيراتهما وتحديد الأولويات، والتكاليف المتكبدة على المستوى الاقتصادي الكلي والجزئي. وبناءً على مقاربة منهجية مشتركة، يتعيّن على البلدان في الإقليم أن تكيّف، بشكل فردي، عملية جمع البيانات وتحليلها مع خصائص سلسلة الإمدادات الخاصة بها والفاقد و المهدر الغذائي المتأتيين عنها. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحديد التكنولوجيا والممارسات الجيدة ذات الصلة على أن تشكّل جزءاً من قاعدة البيانات الخاصة بالفاقد و المهدر الغذائي.

24- وقد تشمل **الإجراءات الأساسية** الممكن اتخاذها في إطار هذا المكوّن ما يلي:

(1) تحديد الفجوات على مستوى البيانات والمعلومات

- استعراض المعلومات المتاحة حول حجم فقد و هدر الغذاء وأسبابهما وأنواعهما على كل مستويات سلسلة الإمدادات، وحول التخلّص من الأغذية المهدرة واستخدامها، وحول التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- إنشاء قواعد بيانية من خلال استخدام البيانات المتاحة وتحديد الفجوات الرئيسية.
- القيام بدراسات وعمليات تفتيش لتوليد البيانات المحورية الناقصة.

(2) التعاون مع مؤسسات البحوث والتنمية الوطنية والدولية من أجل:

- تحديد منهجية مشتركة لقياس حجم فقد و هدر الغذاء.
- القيام بمشاريع بحثية مشتركة لتوليد البيانات.
- تطوير قاعدة بيانات وشبكة مفتوحة أمام كل الجهات الفاعلة والمؤسسات المعنية.
- تحديد المجالات التي يمكن الحد فيها من فقد و هدر الغذاء بشكل مستدام.
- رصد الأرباح المتأتية من خلال برامج الحد من هدر الأغذية وتقييمها.
- التحقق من التكنولوجيا والإجراءات المتاحة.
- تحديد التكنولوجيا الضرورية أو تكييف تلك الموجودة أصلاً مع الظروف المحلية.
-

5-2 التوعية وتعزيز الممارسات الجيدة

الأساس المنطقي

25- لا تعي الجهات الفاعلة في سلسلة الإمدادات بالكامل ما هي تأثيرات ممارساتها على فقد و هدر الغذاء. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يفتقر المزارعون الذين لا يحبذون المجازفة بحكم طبيعتهم إلى المعرفة الخاصة بالمنهجيات والتكنولوجيا البديلة التي يمكن اعتمادها دون تكبّد تكاليف عالية في غالبية الأحيان. وهم لا يعون بالكامل أيضاً أن طلب الأسواق والمستهلكين يتطوّر بسرعة في حين قد يصبح المستهلكون أكثر مراعاة لطريقة إنتاج الأغذية وتجهيزها. وفي الطرف الآخر من سلسلة الإمدادات، غالباً ما لا يعي المستهلكون قيمة الأغذية التي يتخلّصون منها المرتبطة بالعادات التغذوية السيئة. وبين هذا وذاك، لا يعي متداولو الأغذية ومتاجر الأغذية الكبيرة (سوبرماركت)، والمطاعم، والعاملون في النقل، وغيرها من الجهات الفاعلة، كلفة الفاقد و المهدر الغذائي الاقتصادية، إذ أن الخسائر المالية إمّا أن يتكبّدها المستهلك بسبب ارتفاع الأسعار أو تتكبدها الحكومة من خلال دعم الأسعار. ويتعيّن على الجهات الفاعلة في قطاع الأغذية أن تدرك أن الحد من فقد و هدر الغذاء قد يتطلب استثماراً أولياً، وأن سلسلة الإمدادات الغذائية ذات الفاقد و المهدر الغذائي المحدودين أكثر كفاءةً، وتستهلك تكاليف وموارد أقلّ وبالتالي تولّد هامشاً أكبر للربح بشكل مستدام على المدى الطويل بما يعود بالفائدة على كل الجهات الفاعلة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز الوعي على كل مستويات سلسلة الإمدادات الغذائية، لا سيما في ما يخصّ الممارسات والتكنولوجيا الرامية إلى الحفاظ على جودة الأغذية وسلامتها.

26- وقد تشمل **الإجراءات ذات الصلة** الممكن اتخاذها في إطار هذا المكوّن ما يلي:

(1) إطلاق حملات للتوعية العامة

- إطلاق حملات توعية عن طريق شتى السبل (الحلقات الدراسية، الندوات، الخدمات الإرشادية، الاجتماعات، الدورات التدريبية، الأفلام الوثائقية، وما إلى ذلك) بما يشرك وسائل الإعلام والمؤسسات الوطنية على غرار المدارس والجامعات والمنتجين ومجموعات المستهلكين والمنظمات غير الحكومية والمنشآت الصحية.
- تعزيز الوعي المتعلّق بفقد و هدر الغذاء في المدارس الابتدائية والثانوية، بغية تغيير السلوك على مستوى المستهلك.
- تعزيز ثقافة تغذوية صحية وسلوك استهلاكي رشيد.

(2) وضع الإجراءات والتكنولوجيا العملية ذات الصلة وتعزيزها.

- إشراك الخبراء والوكالات المتخصصة لتطوير الأدوات اللازمة بما يشمل الجوانب التعليمية والاقتصادية والثقافية والدينية.

- الاعتبارات الخاصة بالمزارعين، والأعمال التجارية الزراعية أو المستهلكين وقدراتهم على الحد من فقد و هدر الغذاء.
- نشر الإجراءات والتكنولوجيا من خلال الوكالات المتخصصة والمؤسسات العاملة مع المزارعين وشركات الأعمال التجارية الزراعية والمستهلكين، مثل خدمات الإرشاد الزراعي، والوكالات والسلطات الخاصة بحماية المستهلك، ومجالس شركات الأعمال التجارية الزراعية والجمعيات الخاصة بها، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والمدارس والجامعات.
- تعزيز التواصل في الاتجاهين، فضلا عن تعزيز التوعية العامة، بغية المساعدة على تحديد الفرص الحقيقية للحد من فقد و هدر الغذاء.

(3) الاستثمار في بناء القدرات

- دعم المبادرات العامة والخاصة الرامية إلى تنفيذ برامج بناء القدرات بما يؤدي إلى إدراك القضايا المتعلّقة بفقد و هدر الغذاء بشكل أفضل والحلول التقنية وغيرها لمعالجتهما على مستويات مختلفة من سلسلة الإمدادات الغذائية.
- مساندة الأنشطة الخاصة ببناء القدرات التي تستهدف أصحاب المصلحة ذات الصلة، مثل المزارعين، والتجّار، والمجهّزين وغيرهم من الجهات الفاعلة في سلسلة الإمدادات.
- تعزيز إدخال مفهوم فقد و هدر الغذاء في مناهج الجامعات والكليات وفي دورات التدريب الجارية للمحترفين في قطاع الأغذية في كل من القطاع العام والخاص.
- وتتضمن المجالات الرئيسية من سلسلة الإمدادات الغذائية التي يجب تركيز جهود بناء القدرات عليها ما يلي:

  - ممارسات ما قبل الحصاد وبعده
  - تداول الأغذية، ونقلها، وتجهيزها، وتخزينها، وتوزيعها
  - توعية المستهلك وتزويده بالمعلومات
  - جودة الأغذية وسلامتها
  - التأثيرات الاقتصادية والبيئية لفقد و هدر الغذاء
  - تنمية القدرات المؤسسية

3-5 وضع السياسات واللوائح، وتعزيز التعاون والتنسيق وإقامة الشبكات

الأساس المنطقي

27- يشكّل الحد من فقد و هدر الغذاء مهمةً متعددة القطاعات والتخصصات والعوامل. وهو يتطلّب إقامة الشبكات والتنسيق بين المؤسسات العامة ووكالات القطاع الخاص في مجال تنمية الأعمال التجارية الزراعية، وتعزيز جودة الأغذية وسلامتها، والبحوث، واتحادات منتجي الأغذية، و متداوليها ومجهزيها ومنظمات المستهلكين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني. وتشكّل السياسات واللوائح المحرّكات الأساسية للإجراءات الرامية إلى الحد من فقد و هدر الغذاء، إلا أنها ذات جدوى فقط عندما تنضم إليها الجهات المعنية ، وعندما تنفّذ بصدق وعندما تتاح الآليات لضمان الامتثال بها. ولهذا الغرض، وفضلاً عن الهيئات الحكومية المسؤولة، لا بد من مشاركة كل الجهات الفاعلة المذكورة سلفاً وتعاونها وتعاضدها بشكل فعّال.

28- ويهدف هذا المكوّن إلى وضع السياسات المركّزة واتخاذ الإجراءات العامة لتحديد المسؤوليات والحدود المتعلّقة بدعم تنظيم جهود الحد من فقد و هدر الغذاء بصورة فعّالة. وهو يهدف أيضاً إلى إنشاء الآليات لتبادل الخبرات مع الوكالات الإقليمية والدولية. وتعتبر هذه الشراكات بنفس القدر من الأهمية من أجل حشد الموارد اللازمة لاتخاذ الإجراءات المنشودة.

29- وقد تشمل **الإجراءات ذات الصلة** الممكن اتخاذها في إطار هذا المكوّن ما يلي:

(1) تطوير بيئة سياسية مواتية للحد من فقد و هدر الغذاء.

- تحديد السياسات واللوائح الوطنية ذات الصلة التي قد تساهم في الحد من فقد و هدر الغذاء والنظر في إدراجها ضمن استراتيجيات الأمن الغذائي الأوسع نطاقا.
- تحديد الفجوات على مستوى السياسات واللوائح وصياغة التشريعات المناسبة.
- تعزيز (أو إنشاء) إطار تنظيمي مؤسسي يؤدي إلى تشغيل سلاسل الإمدادات بشكل يسير وإلى وضع آلية لضمان الامتثال.

(2) ضمان التعاون والتنسيق بين كل الجهات الفاعلة على مستوى سلسلة الإمدادات الغذائية وغيرها من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية ذات الصلة.

- تمكين التواصل الفعّال بين أصحاب المصلحة. تقديم الحوافز للتعاون وتبادل المعلومات من خلال توفير المعلومات المفيدة عن الأسواق، والتحاليل، والطرق التي أثبتت فائدتها لتحسين الكفاءة والنوعية، والفرص لبناء الشراكات في قطاع الأعمال والفرص للانخراط مع أسواق التصدير.

(3) إقامة الشبكات الإقليمية والدولية

- بلورة الروابط لتبادل الخبرات مع الوكالات الإقليمية والدولية من أجل استخدام الموارد بأفضل شكل ممكن وتعزيز المبادرات المجدية والكفؤة من حيث الكلفة.
- إقامة الشبكات الوطنية عبر شبكة إقليمية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا معنية بحفظ الغذاء
- دعم الشبكات الدولية عن طريق شبكة إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وبناء الشراكات والروابط الخاصة بالمعلومات مع هذه الشبكات بشأن مبادرات الحد من فقد و هدر الغذاء.

(4) إنشاء آلية للتنسيق من أجل إدارة عملية الحد من فقد و هدر الغذاء.

- إنشاء سلطة وطنية مسؤولة عن تنفيذ وتنسيق وإدارة البرامج الوطنية الخاصة بفقد و هدر الغذاء ، تتألّف من أعضاء من الوزارات والمؤسسات وأصحاب المصلحة الأساسيين المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص. فمن شأن ذلك أن يضمن إدراج الحد من فقد و هدر الغذاء ضمن السياسات الغذائية الأوسع نطاقا وفي إطار التنمية الصناعية الزراعية. و ربط السلطة الوطنية بشبكة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا المعنية بالحد من فقد و هدر الغذاء المذكورة أعلاه.
- تحديد أدوار ومسؤوليات هذه السلطة التي قد تتضمن، كحد أدنى، الوظائف المذكورة في (1) و(2) و(3) أعلاه.
- إيجاد سبل تهدف إلى رصد التعاون والتنسيق، واتخاذ إجراءات تصحيحية إذا لم تكن الأعمال فعّالة.

5-4 تشجيع الاستثمارات وإشراك القطاع الخاص

الأساس المنطقي

30- يشير حجم الفاقد و المهدر من الغذاء في الإقليم إلى أن الاستثمارات المستدامة ضرورية لا سيما تلك التي تركّز على مراحل معيّنة من سلسلة الإمدادات وتتمتع بأهمية قصوى في مجال الحد من فقد و هدر الغذاء. وتدعو الحاجة إلى القيام بمزيج من الاستثمارات في الأصول الرأسمالية وإلى الإنفاق على خدمات الدعم في كل مراحل سلسلة الإمدادات الغذائية ابتداءً من المزرعة وصولاً إلى المستهلك. ويستلزم ذلك الاستثمار في البنى الأساسية الخاصة بالإنتاج والنقل والتخزين والتجهيز والتوزيع. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يشكّل كل من الارتقاء بخدمات الدعم، مثل بناء القدرات في مجال التكنولوجيا والعمليات الجديدة، ونظم معلومات السوق، والخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها، والمرافق المؤسسية لإصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات بشكل سريع وموثوق، جزءاً لا يتجزأ من هذه الاستثمارات.

31– ومن الضروري أن يستثمر كل من القطاع العام والخاص في عملية الحد من فقد و هدر الغذاء ، إلا أن مجالات انخراط القطاعين تكون مختلفة بصورة عامة. فيتعين على القطاع العام، أن يركّز استثماره على السلع العامة مثل تدعيم البنى الأساسية والخدمات اللوجستية الضرورية، إلى جانب دعم المؤسسات في سعيها إلى تعزيز بيئة سياسية مواتية، وتقديم الحوافز للقطاع الخاص. في حين يُتوقّع من القطاع الخاص، أن يركّز على فرص الاستثمار الملموسة في مختلف مراحل سلسلة الإمدادات التي قد تدرّ ما يكفي من العوائد. ويجب التركيز على التصدير والاستيراد وعلى سلاسل الإمدادات الغذائية، نظراً إلى أن إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يتّسم بالإعتماد على الواردات مما يستلزم بنى أساسية متطوّرة، لا سيما بالنسبة إلى سلسلة التبريد والتخزين والنقل بشكل خاص.

32– وقد تشمل **الإجراءات ذات الصلة** الممكن اتخاذها في إطار هذا المكوّن ما يلي:

(1) جذب الاستثمار لتحسين سلاسل إمدادات الغذاء

- الاستثمارات العامة في البنى الأساسية والخدمات من أجل بناء الطرقات وغيرها من الهياكل الأساسية الخاصة بالنقل والاتصالات إلى جانب العوامل اللوجستية الضرورية لجذب المستثمرين.
- بيئة مواتية للقيام بالأعمال (السياسات والتنظيمات): توفير الحوافز للاستثمار في الحد من فقد و هدر الغذاء.
- تحديد التكنولوجيا الواعدة المناسبة المنخفضة التكلفة الممكن الحصول عليها بسهولة، وتمويل اعتمادها في إطار مشاريع ريادية، مع تعميمها في صفوف المستهدفين المحتملين، كتقنيات الحفظ البسيطة بما في ذلك التجفيف على سبيل المثال.

(2) الاستثمار في تكنولوجيا زراعية مناسبة وفي التجهيزات المحلية

- توفير الاستثمار لتطوير التكنولوجيا السهلة الاستعمال والمناسبة للظروف المحلية والمتاحة أمام منتجي الأغذية والمتداولين الصغار والمتوسطين، مثل التجهيز والتجفيف والتعبئة والتغليف والتخزين على نطاق صغير، وتقنيات التبريد السهلة الاستعمال والمنخفضة الكلفة.

(3) الاستثمارات في استخدام الفاقد و المهدر من الغذاء وإعادة استخدامهما

- تعزيز الاستثمار في البحوث والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل استخدام الفاقد و المهدر من الغذاء وإعادة استخدامهما، بما يشمل إنتاج علف الحيوانات، والسماد العضوي ، وتوليد الطاقة.

(4) تمويل الإجراءات ذات التأثيرات المباشرة

- تمويل تنفيذ المشاريع المنخفضة التكلفة التي قد تحقق انخفاضاً مباشراً في مستويات الفاقد و المهدر من الغذاء ، لا سيما في مرحلتي ما بعد الحصاد والاستهلاك.

سادساً– تنفيذ الإطار الاستراتيجي

مزيج طوعي وتنظيمي

33– يتمثّل العنصر الأساسي الأول من الإطار الاستراتيجي للحد من فقد و هدر الغذاء في إنشاء آلية لضمان حسن تنسيق الجهود الوطنية والحيلوله دون ازدواجيتها بسبب الجهات الفاعلة المختلفة، وتوفير ما يلزم بشكل ملحّ من خلال الموارد المحدودة لإحداث التغيير.

34– وتشكّل خطط العمل الوطنية القائمة على البراهين عنصراً أساسيا نظراً لأن المشكلة تختلف من بلد إلى آخر.

الدور الوطني الأساسي

35– يجب وضع خطة عمل للتنفيذ على المستوى الوطني بما يتوافق وأهداف الاستراتيجية الإقليمية ومكوّناتها على أن يتم تكييفها مع الظروف المحلية. وقد تستخدم خطط العمل المحلية تصنيفاً يأخذ في الاعتبار مستويات الفاقد والمهدر لمختلف السلع بغية تحديد الأولويات والإجراءات القابلة للتنفيذ. ويمكن تحديد فرص التعاون الثنائي والإقليمي وتطويرها بغية دعم الاستراتيجيات الوطنية. وتشكّل بعض الأحداث مثل الورشة الإقليمية لمتعددي أصحاب المصلحة المشتركة بين الفاو ولجنة الأمن الغذائي العالمي، والمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى الذي يعقد مرّة كل سنتين، فرصةً للقيام بمراجعة وتبادل التجارب وتقييم التقدّم المحرز من أجل تحقيق الهدف الإقليمي المتمثّل في الحد من فقد و هدر الغذاء بنسبة 50 في المائة.

36– وتقدّم الشبكة الإقليمية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا الخاصة بالحد من فقد و هدر الغذاء منصةً لتبادل المعلومات وإقامة الشبكات الوطنية من أجل تكييف هذه الاستراتيجية الوطنية.

الموارد

37– يتطلّب هذا الإطار الاستراتيجي التزامات من كل أصحاب المصلحة من أجل توفير الموارد اللازمة والخبرات في المجالات المتعلّقة بالحد من فقد و هدر الغذاء. وهي تتضمن في المقام الأوّل الموارد البشرية والمالية إلى جانب رأس المال. وتشكّل الموارد البشرية عاملاً حاسماً لتحقيق النجاح على مستوى التنفيذ. ولهذا الغرض، تدعو الحاجة إلى توفير الموارد لتمويل أنشطة بناء القدرات ذات الصلة على مختلف المستويات. ويجب أن تستهدف أحكام الميزانيات الحكومية الخاصة الأنشطة المتعلّقة بالحد من فقد و هدر الغذاء بشكل صريح.

أصحاب المصلحة المعنيين بتنفيذ الاستراتيجية

38- يحتاج الإطار الاستراتيجي مشاركة جهات فاعلة وقطاعات واسعة وتعاونها في سلسلة الإمدادات الغذائية إلى جانب الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، كما ورد في مكوّنات عديدة من الإطار الاستراتيجي ابتداء بمنتجي الأغذية، يكمن هدفهم في الحد من الفاقد في مراحل ما قبل الحصاد وبعده. وتلعب مؤسسات الأعمال التجارية الزراعية دوراً في الحد من فقد و هدر الغذاء أثناء التخزين والتعبئة والتداول والنقل والتجهيز والتوزيع. ويضطلع المستهلك بدور مهم أيضاً لا سيما في المراكز الحضرية وخلال المناسبات الخاصة والاحتفالات الدينية. ومن الأهمية بمكان أن يتم الارتقاء بمشاركة كل المؤسسات والجمعيات والجهات الفاعلة القادرة على المساهمة في إبقاء الإطار الاستراتيجي قابل للتنفيذ وفي تعزيز تبادل الخبرات مع بلدان الإقليم وعلى المستوى الدولي.

الرصد والتقييم

39- يجب أن تستخدم عملية الرصد مؤشرات التقييم الأساسية للأنشطة المخطط لها، بما يشمل الكفاءة والفعالية وتأثيرات الأنشطة من حيث الأهداف التي تنطوي عليها. ويجب أن تبدأ بإنشاء مستوى الخط الأساسي الكمي لفقد و هدر الغذاء في قطاعات فرعية وسلاسل إمدادات مختارة في كل بلد. ويجب أن تقيّم أيضاً الخط الأساسي المتعلّق بوعي وإدراك الرأي العام والفعاليات في النظم الغذائية في ما يخص الفاقد و المهدر من الغذاء. ويجب القيام بعمليات التقييم التكويني والبنائي خلال فترة التنفيذ. ويجب تقييم النتيجة النهائية المتعلّقة بالحد من فقد و هدر الغذاء بنسبة 50 في المائة خلال مراحل محددة سلفاً، بناءً على الأهداف السنوية من الحد من الفاقد و المهدر، بواقع 7 في المائة مثلاً ابتداءً من السنة الرابعة، نظراً إلى أن السنوات الثلاث الأولى ستكون مخصصة لتحضير الإجراءات الأولية الخاصة بالبحوث والتنمية والتوعية والاستثمارات وتطوير السياسات وتنسيقها.

سابعاً- الاستنتاجات

ويرجى من المؤتمر أن:

(1) يقر الإطار الاستراتيجي الرامي إلى الحد من فقد و هدر الغذاء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛

(2) يدعو بلدان الإقليم إلى التعاون مع الفاو وشركائها لوضع خطط عمل وطنية قائمة على البراهين بشأن فقد و هدر الغذاء ، مع تحديد الأهداف، والخط الأساسي، والمؤشرات بشكل واضح؛

(3) يدعو بلدان الإقليم ومؤسسات التمويل إلى جانب القطاع الخاص، إلى إعطاء الأولوية القصوى للاستثمارات الرامية إلى تحسين كفاءة السلسلة الغذائية وغيرها من الاجراءات المحورية للحد من فقد و هدر الغذاء.